

الفصل الرابع

مبدأ سيادة الشعب

يسيطر هذا المبدأ على المجتمع الأمريكى بأسره - طبقه الأمريكيون حتى قبل قيامهم بالثورة - تطوير الثورة الأمريكية له - توسيع شروط الانتخاب توسيعاً تدريجياً ولا مناص منه .

لامفر لنا من البداية بدراسة مبدأ سيادة الشعب عند الكلام على قوانين الولايات المتحدة السياسية .

فهذا المبدأ نجده دائماً في صميم كل مؤسسة بشرية عند الأمريكين تقريباً ، ولكنه يظل مع ذلك جاثماً فيها بعيداً عن الأنظار عادة . فهو مبدأ يطاع ولا يدرك ، وإذا ما تجلى للعيان سافراً لحظة ، أسرع الناس وواروه في الظلام .

فعبارة «إرادة الشعب» من تلك العبارات التى أساء استعمالها كل مستبد وكل خب دساس ، إساءة بالغة في كل عصر من العصور . فمنهم من رآها تتجلى في الأصوات التى تشتري من فئة قليلة من توابع أصحاب السلطان ، ومنهم من رآها في أصوات أقلية هيابة ، أو ذات مصلحة شخصية ، ورآها غير هؤلاء وهؤلاء في صمت الشعب ظناً منهم أن الإذعان معنا إقامة حقهم في الأمر والنهى .

أما في أمريكا ، فليس مبدأ سيادة الشعب بالمبدأ العقيم ، ولا هو بالمستور الخفى كما هي الحال في بعض الأمم ، فقد أقره العرف وأعلنته القوانين ، وينشر في أمريكا بحرية كاملة ، ويصل من دون عائق إلى أبعد ما يمكن أن يصل إليه من النتائج المترتبة عليه . فإن كان ثمة بلد في العالم يستطيع المرء فيه أن يقدر مبدأ سيادة الشعب حق قدره ، ويدرسه فيما يطبق عليه من شئون المجتمع ، ويتيسر له الحكم على ما فيه من أخطاء وما له من مزايا فهذا البلد هو أمريكا ، ما في ذلك من شك .

هذا ، وقد أشرنا من قبل إلى أن سيادة الشعب كانت المبدأ الأساسى الذى أخذت به المستعمرات الإنجليزية في أمريكا منذ نشأتها . ومع ذلك فقد كان هذا المبدأ أبعد من أن يكون له من التأثير في حكومة الجماعة مثل ما له الآن ، فقد كان أمامه عقبتان تقومان في سبيل تقدمه المطرد ، إحداها داخلية والأخرى خارجية .

فلم يكن في استطاعة هذا المبدأ أن يكشف عن نفسه ويبدو سافراً في قوانين المستعمرات لأنها كانت لا تزال مضطرة إلى الإذعان للدولة الأم ، ولذلك اقتصر مكرها على العمل خفية في المجالس الإقليمية ، ولا سيما في مجالس وحدات الحكم المحلى .

ولم يكن المجتمع الأمريكي مستعداً وقتئذ لقبول مبدأ سيادة الشعب هذا بكل ما يؤدي إليه من نتائج . فثقافة نيو إنجلند ، وثروة البلاد الواقعة جنوبي نهر هدرسن - كما أُنشئَ في الفصل السابق - بقيتا مدة طويلة تعمان بنوع من السلطة الأرستقراطية جعل ممارسة السلطات الاجتماعية في أيدي فئة صغيرة من المواطنين . ولم يكن جميع المواطنين يتمتعون بحقوق الانتخاب ، ولم يكن جميع الموظفين العاملين يختارون بالانتخاب كذلك . فقد كان هذا الحق مقيداً بعض التقييد في كل مكان ، ومتوقفاً على الشروط المالية الموضوعية ، وهي شروط هينة في الشمال وثقيلة باهظة في الجنوب .

اندلعت الثورة الأمريكية وانتقل مبدأ سيادة الشعب من وحدات الحكم المحلي ، واستولى على الولايات ، وانضمت جميع الطبقات تناصره ، وقامت معارك وتمت انتصارات ، باسمه ، فصار قانون القوانين .

وحدث تغير سريع السرعة نفسها تقريباً داخل المجتمع نفسه حيث قضى قانون الإرث على العوامل والمؤثرات المحلية .

ولما بدا أثر القوانين ، وأثر الثورة هذا ، واضحاً لكل ذى عينين ، كان الفوز قد كتب للديمقراطية فانتصرت بشكل لا نكوص فيه ، واستقرت كل القوة في يديها ، ولم يعد ثم مجال لمقاومتها ، فأذعنت الطبقات العليا في غير تدمير أو معارضة لشر لم يكن لها منه بد ، فقد كان يترصد بهم خطر كل حكومة تهوى وتتهار . فاتجه كل أعضاء هذه الطبقات إلى السعي وراء مصالحهم الشخصية . وإذا كان من المستحيل انتزاع القوة من أيدي شعب لا يكرهونه كراهية تدفعهم إلى الصمود في وجهه ، اتجهوا إلى جعل هدفهم الوحيد الحصول على رضاه بأي ثمن كان .

وعلى هذا كان الرجال الذين تأثرت مصالحهم تأثراً سيئاً من جراء القوانين الديمقراطية ، هم أنفسهم الذين كانوا يسارعون إلى الموافقة على أشد هذه القوانين إغراقاً في الديمقراطية ، مع أن الطبقات العليا لم تعمل على استئثار الشعب ضدها ، فقد عملت على التعجيل بانتصار النظام الجديد في الأحوال الديمقراطية ، وهذا شيء غريب . فبإجراء تغيير واحد وجد الناس أن الدافع الديمقراطي أمر لا يمكن مقاومته في الولايات نفسها التي كانت الأرستقراطية قد رسخت فيها كل الرسوم . فولاية ماريلاند التي أنشأها رجال من سراة الناس ذوى المراتب ، كانت أول ولاية أعلنت مبدأ الانتخاب العام ، وأدخلت في ناحية من نواحي حكومتها أكثر نظم الحكم إغراقاً في الديمقراطية .

وعندما تشرع الأمة في تعديل شروط الانتخابات ، يسهل علينا أن نتبأ بأن جميع القيود المفروضة على الانتخاب ستلغى عاجلاً أو آجلاً . فليس ثمة قاعدة أثبت من هذه في تاريخ الجماعة ، فكلما توسعنا في مد حقوق الانتخاب ، مست الحاجة إلى المزيد من هذا

التوسع . فعقب كل توسع جديد تزداد قوة الديمقراطية ، وتزداد مطالبها بازدياد قوتها . فمطامع أولئك الذين لا يتوافر فيهم شرط النصاب (المالى) المحدد ، تتأثر بنسبة عدد الناس الكبير الذى يملك أكثر من النصاب ، وأخيراً يصبح الاستثناء هو القاعدة ، فالتوسع يظل يتلو التوسع ، حتى لا يكون ثمة مفر من تقرير الأخذ بمبدأ الانتخاب العام .

أما فى عصرنا الحاضر فقد تطور مبدأ سيادة الشعب هذا فى الولايات المتحدة كل تطور عملى يتصوره العقل ، فقد تخلص من جميع الأساطير التى حرص الناس على إحاطته بها فى البلاد الأخرى . وتجلّى فى كل شكل من الأشكال بحسب ما تقتضيه الضرورة . فكان الشعب كله يقوم أحياناً بوضع القوانين ، كما كانت الحال فى أثينا ، وأحياناً يقوم بها ممثلوه المنتخبون بالتصويت العام نيابة عنه ، فيعملون باسمه وتحت إشرافه وهو إشراف يكاد يكون مباشراً .

وقد تقوم فى بعض البلاد قوة توجه هيئة المجتمع وتلزمه بالسير فى طريق معينة ، وإن كانت هذه القوة غريبة إلى حد ما عن هذه الهيئة . وفى البلاد الأخرى ، ترى القوى الحاكمة منقسمة ، فجزء منها فى أيدي الشعب ، وجزء خارج عنه . ولكن ليس ثمة شيء من هذا القبيل فى الولايات المتحدة حيث المجتمع يحكم نفسه بنفسه ولنفسه ، وحيث تتركز السلطة كلها فى أيديه ، فيندر أن تجد فرداً يجزؤ على التفكير فى البحث عنها فى أى موضوع آخر ، بل يندر أن يعبر عن مثل هذه الفكرة إن خطرت له . فالأمة كلها تشترك فى وضع قوانينها عن طريق اختيارها لمشروعها ، وتشترك فى تنفيذ هذه القوانين باختيارها لموظفى الحكومة التنفيذيين . ولسنا بالمغالين إن قلنا إنها تحكم نفسها بنفسها مادام الجزء المتروك فى أيدي رجال الإدارة صغيراً جداً ومقيداً كل التقييد ، ومادام أولو الأمر لا ينسون أنهم من الشعب خرجوا ، وماداموا يطيعون القوة التى يصدرون عنها - فالشعب هو الحاكم فى عالم أمريكا السياسى كله ، كما أن الله هو الحاكم فى الكون بأجمعه . فالشعب هو السبب فى كل شيء ، وهو هدف كل شيء يصدر عنه ، وإليه ينول .